

لاهور شيخ جنكي ولعبة المصالح

بقلم:

لاوان.ع.علي / كاميار صابر

اندلعت التظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية العارمة في مركز محافظة السليمانية وبعض المدن والقصبات التابعة لها ضد اخفاق سلطة الاحزاب الكردية المحتركة لمقدرات الشعب في اقليم كردستان في ادارة شؤون الاقليم وفشلها في تأمين مستحقات منتسبي المؤسسات والدواير الرسمية من الرواتب والاجور؛ تلك الاحزاب التي تهيمن على زعاماتها اسرتي البارزاني والطالباني ونجلي نوشيروان مصطفى.

في خضم تلك الاحتجاجات التي واجهتها بلطجية الاسايش باستخدام العنف و استعمال الغاز المسيل للدموع، خرج لاهور شيخ جنكي على الناس باعتباره الرئيس المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني الذي يهيمن على الاجواء السياسية في محافظتي السليمانية و حلبجة، خرج واعداد بايجاد الحلول لتلك الازمة المستعصية نتيجة الفساد الكبير والنهب والسرقات التي تطال كل المرافق الاقتصادية والتجارية والمالية من قبل عناصر وشركات تابعة للاحزاب المتسلطة بالتعاون مع عصابات المافيا المحلية والاقليمية.

على الرغم من ان الناس عموما لا يصدقون ما يصدر من شيخ جنكي من تصريحات وما يتفوه بها من وعود بايجاد حلول لمشاكلهم وتلبية طلباتهم لتلافي الازمات الخائفة، وذلك نتيجة تجاربهم المريرة التي زادتهم يقينا بتخبطه و ركافة اسلوبه وضحالة مستواه الفكري وافتقاره الى المنطق السياسي، الا ان ما يدعو الى الاسى والاستغراب هو وجود اعداد من الناس ممن يعتقدون عليه الامال ويعتبرونه منقذا لهم في

الخلاص من الاوضاع المتردية والمستقبل المجهول الذي يندر بمزيد من المعاناة والمآسي.

ان الوعود التي يقطعها شيخ جنكي لاتعدو كونها نوع من التحايل على القانون (الحيلة الشرعية)، حيث ان كل تلك الوعود مبنية على نتائج اللقاء المزمع بالسيد مصطفى الكاظمي رئيس الوزراء العراق على امل ايجاد مخارج قانونية وهي اقرب ما تكون الى مساومات في النزاع العشائري من كونها اجراءات تفاوضية بين جهتين سياسيتين للوصول الى حلول مجدية لقضايا ملحة تتعلق بحياة جماهير الناس.

ما يجدر الاشارة اليه في هذا السياق، هو ملفي النفط والمنافذ الحدودية في اقليم كردستان والتي يتوجب على الحكومة الفدرالية الاشراف على ادارتها والتحكم بايراداتها واتخاذ القرارات الفاصلة بشأنها، وذلك استنادا الى نصوص الدستور الذي ساهمت الحزبين الكرديين في صياغته وصادقا على اقراره، فيما يعارضانه هذه الايام فيما لاتتفق مع مصالحهما في التخلي عن هذين الملفين الى الحكومة الفدرالية. ليس هذا فحسب، لا بل يطالبان بحصص من النفط المستخرج من حقول البصرة والعمارة والموصل.

ان ما يحاول شيخ جنكي القيام به، تندرج في خانة الضحك على الذقون او ذر الرماد في العيون. انها ليست الا محاولات بايئة للدفاع عن ستراتيجمات الحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة البارزاني على امل اخراجه من المآزق الذي تورط فيه وما يواجهه من ازمات سياسية واخلاقية. وفي نفس الوقت هي وسيلة للخروج من الازمات التي تدك كيان حزبه "الاتحاد الوطني الكردستاني" الضالع كشريكه في تقاسم السلطة و تورطهما المشترك في عمليات الفساد المستشري في مجمل المرافق الحيوية. ان تلك المحاولات سوف لاتجديهم نفعا ولن تثمر عنها اية نتائج. بل ستولد حالة من الاستياء والتذمر بين صفوف مناصري حزبه.

خاتمة القول؛ بغية الزام الحكومة الفدرالية بصرف الاستحقاقات المالية للمستحقين لها فعلا من العمال

والموظفين والمتفاعدين واستبعاد قوايهم الفضايليين من العناصر الحزبية التي تم ادراجهم دون استحقاق لكسب ولاءهم واصواتهم اثناء الحملات الانتخابية. وما على شيخ جنكي ان كان صادقا في مساعيه لحل تلك الازمة، الا العمل من اجل تسليم ملفي النفط والمنافذ الحكومية ضمن حدود ادارة حزبه الى الحكومة الفدرالية وان يتخلى عن الالتزام بالاتفاق النفطي السيء الصيت مع تركيا والذي جعل اقليم كردستان بمثابة محمية تركية اردوغانية. وبخلاف ماورد، فان اي حديث عن الاصلاح ما هو الا ضرب من الخيال ومضيعة للوقت تهدف الى تحقيق ماآرب سياسية بحتة.